وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة

كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية

قسم العلوم الاجتماعية

السنة الأولى ليسانس جذع مشترك

مقياس: مدخل إلى الاقتصاد

محاضرات موجهة إلى المجموعة الأولى:الأفواج من 01 إلى 06

السداسي الأول:2022-2023

الأستاذ: معيوف كمال

للاستفسار يرجى التواصل على البريد الالكتروني:

Kamelalg91@gmail.com

السنة الجامعية:2022-2023

برنامج مقياس:مدخل إلى الاقتصاد:

المحور الأول:مفاهيم عامة حول علم الاقتصاد؛

المحور الثاني:علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى؛

المحور الثالث:المدارس الاقتصادية؛

المحور الرابع:المشكلة الاقتصادية؛

المحور الخامس:الأنظمة الاقتصادية و حل المشكلة الاقتصادية؛

المحور السادس:الأنشطة الاقتصادية؛

المحور السابع:الأسواق الاقتصادية؛

المحور الثامن:عناصر السوق؛

المحور التاسع:الأعوان الاقتصاديون؛

المحور العاشر:السياسة النقدية؛

المحور الحادي عشر:الأسواق المالية؛

المحور الثاني عشر:دراسة بعض الظواهر الاقتصادية.

تمهيد:

يعد ميدان العلوم الاجتماعية و الإنسانية من أبرز الميادين العلمية التي يمكن للطلبة الاستفادة منها،و هذا عن طريق التحصيل العلمي خلال السنوات الدراسية،و التي تكون مقسمة على مرحلتين،المرحلة الأولى هي مرحلة الليسانس و التي تتكون من ستة سداسيات ،أما المرحلة الثانية فهي مرحلة الماستر و التي تتكون من أربع سداسيات.

وكغيره من ميادين التكوين فإن ميدان العلوم الاجتماعية و الإنسانية يتكون من مجموعة من المقاييس و التي تسمح للطلبة بزيادة معارفهم و إثرائها ،و سنحاول في هذا السداسي التعرف بشكل موجز و مختصر على مقياس **مدخل إلى الاقتصاد** و هذا من خلال التطرق إلى المحاور السالفة الذكر.

المحاضرة الأولى

المحور الأول:مفاهيم عامة حول علم الاقتصاد:

شهدت السنوات الأخيرة تطورا سريعا و متزايدا في مجالات و ميادين الحياة المختلفة،و يعكس هذا التطور مدى تعقد الظواهر المجتمعية و تغيرها بصورة واضحة و ملحوظة،و تعتبر دراسة الظواهر الاقتصادية من الدراسات الذي استحوذت على اهتمام الكثير من الدراسات و الأبحاث سواء كانت في علم الاقتصاد أو في علم الاجتماع،كما يعد علم الاجتماع من أبرز العلوم التي ارتبطت بعلم الاقتصاد و معالجة الظواهر الاقتصادية المختلفة.

فالاقتصاد يعتبر مجالا من المجالات الخاصة للنشاط الاجتماعي،حيث قام **بن خلدون** بالتطرق إلى أهمية النشاط الاقتصادي في تشكيل العمران البشري،وتناول الباحث **دوركايم** تقسيم العمل في المجتمع و أثره على خلق التضامن الاجتماعي،كما كان لظهور علم الاجتماع الاقتصادي كفرع من فروع العلوم الاجتماعية ترجمة واقعية للعلاقة المتبادلة بين هذا العلمين،و أصبح علم الاجتماع الاقتصادي يركز على دراسة المشكلات الاقتصادية و مدى ارتباطها بالواقع الاجتماعي المعاش.

أولا:نشأة و تطور علم الاقتصاد:

إن الاقتصاد كسلوك و ممارسة قديم،فالإنسان منذ أن خلقه الله تعالى و هو يبحث و يسعى عن كسب رزقه و عيشه، و هذا من خلال استخدام قدراته العقلية و الجسدية، و بصفة عامة مر التطور الاقتصادي بثلاث مراحل أساسية و هي:

أ– الاقتصاد الزراعي: و كان هذا النوع سائدا ما قبل سنة 1800 و الذي كانت ركيزته الأساسية الأرض التي يخدمها الفلاحين،وكان يعتمد الإنسان بشكل كبير على الزراعة و تربية المواشي؛

ب– الاقتصاد الصناعي (مابين 1800-1957) : واستمرت هذه المرحلة فترة امتدت من بداية الثورة الصناعية حتى منتصف القرن الماضي تقريبا،و تميز هذا الاقتصاد بظهور الآلات و التقنيات الجديدة في الصناعة؛

ج– الاقتصاد المعرفي و التكنولوجي: مع ظهور الانترنت وتصاعد أهمية المعلومات و الانفجار التكنولوجي و تعاظم دور المعرفة كمحرك محوري للاقتصاد و للمنظمات، بدأت ملامح اقتصاد المعرفة بالظهور منذ خمسينات القرن الماضي و برزت بشكل كبير في بداية القرن الواحد و العشرين،و هذا بسبب التطورات التّكنولوجيّة الهائلة و بعبارة أخرى يمكن القول أن التحول الحقيقي من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الجديد المرتكز على المعرفة بدأ في أوائل التسعينات، حيث أصبحت عوامل الإنتاج الكلاسيكية الأرض ،العمل و رأس المال عوامل ثانوية وأصبحت المعرفة القائمة على التكنولوجيا والابتكار والخبرة والإبداع موردا أساسيا و إستراتيجيا للاقتصاد الجديد.

و قد نشر الكاتب الفرنسي **أنطوان دي مونكريسيان (Antoine de Montchrestien)** سنة 1615 كتابه بعنوان " مطول شرح في الاقتصاد السياسي" ، و الذي هدف من خلاله إلى تحديد معالم السياسة التي يجب على الدولة إتباعها من أجل زيادة ثروتها و تنميتها،و يرجع الفضل الكبير إلى الفيلسوف الاسكتلندي **آدم سميث** (**Adam Smith**) في ظهور و تأسيس القواعد الأولى أو الملامح الضرورية للاقتصاد من خلال كتابه تحت عنوان " ثروة الأمم" و الذي تم نشره سنة 1776.

و يمكن تلخيص تاريخ علم الاقتصاد حسب المدارس الاقتصادية الفاعلة في التحليل الاقتصادي و التي ساهمت بشكل كبير في نشأة و تطور هذا العلم بصفة عامة،و تتمثل أهم هذه المدارس في المدرسة التجارية،المدرسة الطبيعية المدرسة الكلاسيكية و المدرسة الكينزية،و كل هذه المدارس سوف يتم التطرق لها بالتفصيل في المحاضرة الثالثة.

و تجدر الإشارة أن ظهور علم الاقتصاد لم يكن من خلال المدارس السالفة الذكر و إنما هذه المدارس الاقتصادية ساهمت في تطوره و ظهور ركائزه الأساسية،حيث تم التطرق إلى علم الاقتصاد في كتابات قدامى الفلاسفة و المفكرين،**فأفلاطون** في كتابه **"الجمهورية"** تطرق إلى تقسيم و توزيع المجتمع إلى طبقات (الحكام،الجنود و المنتجين) و أشار **أرسطو** كتاباته إلى ملكية الأموال و قام بتقسيم القيمة إلى نوعين أساسيين و هما قيمة الاستعمال و قيمة المبادلة.

و يجب الإشارة أيضا أن ظهور الإسلام قام بإحداث طفرة كبيرة في كل المجالات و كل النواحي،و من بين أهم هذه المجالات المجال الاقتصادي حيث أمر بالعمل،تحريم الفائدة على القروض،النهي عن الاحتكار ، المنافسة النزيهة،عدم الإسراف و التبذير،...،كما نجد أن الفلاسفة المسلمين كالفرابي،بن سينا،بن خلدون،قد ساهموا في طرح بعض الظواهر الاقتصادية، فعلى سبيل المثال لا الحصر تطرق بن خلدون في كتابه "المقدمة" شرحا للمشكلة الاقتصادية بمفهومها المعاصر،وقام بتقسيم السلع على سلع ضرورية و أخرى كمالية،كما أوضح تأثير العرض و الطلب في تحديد أسعار السلع و الخدمات.

ثانيا:تعريف علم الاقتصاد:

أ- التعريف اللغوي للاقتصاد: يعود أصل كلمة اقتصاد إلى الكلمة الإغريقية أو اليونانية **OIKOUNOMOS** و هي تتركب من كلمتين، **OIKOUS** التي تعني المنزل أو البيت،و **NOMOS** التي تعني التدبير،و بذلك يقصد بالكلمة تدبير أمور المنزل و شؤونه،و يعود مصدر هذه الكلمة للفيلسوف الإغريقي **أرسطو** و الذي قصد بها قوانين و قواعد الاقتصاد المنزلي من خلال اعتماد رب الأسرة على مجموعة من الطرق لإدارة الذمة المالية لمنزله للوصول إلى تلبية حاجاته و رغباته.

و يجب الإشارة أن مصدر الفعل لكلمة اقتصاد هو كلمة اقتصد أو القصد و التي تعني الاستقامة،التوسط و الاعتدال في الأمر،لقوله تعالى:" **و اقصد في مشيك**"سورة لقمان الآية 19،و يوضح بعض الباحثين في المجال الإسلامي أن الاقتصاد هو رتبة بين رتبتين و هو كالتالي:

الإسراف و التبذير	الجود	البخل

ب- التعريف الاصطلاحي للاقتصاد: لقد تعددت تعريفات علم الاقتصاد حسب وجهة كل مفكر و باحث و سنحاول تقديم أهم هذه التعريفات من خلال ما يلي:

1- التعريف الأول: حسب آدم سميث (**Adam Smith**) في كتابه الشهير "ثروة الأمم" سنة 1776،بأنه ذلك العلم الذي يسعى إلى دراسة أو البحث عن الطرق و الأساليب التي تسمح للأمم بالحصول على الثروة و وسائل زيادتها و تنميتها.

2- التعريف الثاني: حسب الاقتصادي الانجليزي ألفريد مارشال (**Alfred Marshal**) في كتابه "مبادئ الاقتصاد " سنة 1890 تم تعريف الاقتصاد على أنه العلم الذي يهتم بدراسة سلوك الإنسان في حياته اليومية فيما يتعلق بإنتاج الثروة،تبادلها و إنفاقها.

3- التعريف الثالث:حسب ميلتون فريدمان (**Milton Friedman**) في كتابه "الرأسمالية و الحرية" سنة 1962 تم تعريف علم الاقتصاد على أنه ذلك العلم الذي يحاول البحث في الطرق و الكيفية التي تسمح للمجتمعات من حل مشاكلهم الاقتصادية.

4- التعريف الرابع:حسب بعض الدراسات و الأبحاث فإن علم الاقتصاد هو فرع من فروع العلوم الاجتماعية و الذي يهتم بدراسة إنتاج،توزيع واستهلاك ثروة المجتمع.

المحاضرة الثانية

و حسب التعريفات السابقة فإن علم الاقتصاد هو ذلك العلم الذي يقوم بدراسة ثروة المجتمع من جهة،و السعي لإيجاد حل للمشكلة الاقتصادية من جهة أخرى،و من خلال تلك التعريفات يمكن القول أن علم الاقتصاد يرتكز على الأسس أو المحاور التالية:

– علم الاقتصاد هو علم الثروة:حسب هذا المفهوم فإن علم الاقتصاد هو ذلك العلم الذي يوضح لنا كيف يتم تكوين ،توزيع و استهلاك الثروة،فالثروة عبارة عن الهدف أو الغاية من وراء كل نشاط اقتصادي و لا يمكن اعتبار أي نشاط بأنه اقتصادي إلا إذا قام بتقديم منافع مادية،و تبنت المدرسة الكلاسيكية هذا المفهوم حيث أوضح آدم سميث (**Adam Smith**) في كتابه " ثروة الأمم" أن الثراء هو الهدف الأساسي للفرد و المجتمع،و إن أصل هذه الثروة هو تراكم رأس المال،التجارة بين الأمم و العمل.

و يجب الإشارة إلى معنى الثروة أو ماذا نقصد بالثروة؟

* في بدايات الفكر الاقتصادي كانت الثروة تعني فقط الثروة المادية،و مع تطور هذا الفكر اتسع مفهوم الثروة و أصبح يراعي و يشمل الخدمات أيضا،و بصفة عامة فإن الثروة هي أي شيء يلبي حاجة (يقدم منفعة).

– علم الاقتصاد هو علم المبادلة:ظهر هذا المفهوم في نهاية القرن 19 وبداية القرن 20 ،و من أهم الباحثين الذين قاموا بتبني هذا المفهوم نجد **والرس،مانجن،جوفنس**،و تقوم هذه النظرية على أساس أنه لا يوجد قيمة (سعر) للسلعة إلا إذا كانت تقوم بتلبية حاجة و تحقيق منفعة،و بذلك يصبح علم الاقتصاد علم الأسعار تبادل السلع و الأسعار،بالإضافة أن المبادلة هي أساس النشاط الاقتصادي،فعلم الاقتصاد يهتم بدراسة عمليات التبادل و التي يتخلى بموجبها الفرد عن ما لديه ليتحصل من فرد آخر على ما يحتاج (بيع و شراء).

– علم الاقتصاد هو علم الندرة: حسب هذا الاتجاه فإن علم الاقتصاد هو العلم الذي يهتم بدراسة السلوك الإنساني باعتباره يمثل العلاقة بين الغايات و الوسائل النادرة،فالإنسان بصفة عامة يهدف إلى إشباع غاياته و حاجاته المتعددة و المتزايدة بشكل مستمر،إلا أن الوسائل الضرورية لإشباع هذه الحاجات محدودة أو نادرة نسبيا،و من هنا تنشأ المشكلة الاقتصادية التي تتمحور على كيفية التوفيق بين الحاجات الإنسانية اللامحدودة و المتزايدة باستمرار مع الموارد النادرة و المحدودة.

ثالثا: فروع علم الاقتصاد (أنواع التحليل الاقتصادي): تتمثل فروع هذا العلم و أنواعه فيما يلي:

أ- التحليل الاقتصادي الجزئي (الوحدوي) (Microéconomies): يهتم هذا الاقتصاد بتحليل سلوك الوحدات الاقتصادية والتي تُكون الاقتصاد الوطني،كدراسة الوحدات الاستهلاكية (المستهلك) أو دراسة الوحدات الإنتاجية (المنتجين للسلع و الخدمات) أو دراسة سوق سلعة معينة،ومن خلال ذلك فهو يسمح برؤية واضحة عن السلوك الفردي للوحدات الاقتصادية ، وتوفير مؤشرات لمتخذي القرار في القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ب- التحليل الاقتصادي الكلي (التجميعي) (Macroéconomies): يهتم هذا التحليل بدراسة الاقتصاد الوطني و هذا من خلال دراسته و تحليله للمتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج الوطني،الاستهلاك الكلي،الاستثمار الكلي،التضخم،النمو الاقتصادي،الطلب العرض الكلي،...

رابعا: أهمية علم الاقتصاد : تكمن أهمية علم الاقتصاد بشكل مختصر في النقاط التالية:

- يساهم في وضع الخطط و الإستراتيجيات الاقتصادية و الذي يؤدي تطبيقها بشكل فعال إلى النهوض بالمجتمعات الإنسانية و تحقيق الرفاهية لكافة أفراد المجتمع؛
- يساعد على التنبؤ بشكل أكبر إلى ما تؤول غليه الأمور مستقبلا بناء على المعطيات المتوفرة و الأوضاع الراهنة لتجنب الوقوع في بعض الأزمات الممكن حدوثها؛
- يساعد على دراسة و توضيح ما يجري حولنا في المجال الاقتصادي من جهة،و إلى التعامل مع نقص الموارد و السلع و المنتجات و كيفية تمويل ميزانية الدولة من جهة أخرى؛
- يساعد الدولة على البحث في كيفية توزيع الدخل على أفراد المجتمع.

خامسا: مصطلحات اقتصادية:

- **الاقتصاد السياسي**: تم استخدام هذا المصطلح كأول مرة من طرف الكاتب الفرنسي **أنطوان دي مونكريسيان (Antoine de Montchrestien)** سنة 1615 كتابه بعنوان " مطول شرح في الاقتصاد السياسي" ،و تم استخدامه لوصف الإنتاج الاقتصادي ،العرض و الطلب و علاقتهم بقوانين الدولة،و يقود هذا المفهوم إلى مسألتين مترابطتين و هما كما يلي:

* **النهج الاقتصادي**: هو جواب للسؤال التالي:كيف يمكن أن ننتج المزيد؟

* **النهج السياسي**: هو جواب للسؤال التالي:كيف يمكن التوزيع بشكل أفضل؟

- **السياسة الاقتصادية**: هي مجموعة من الوسائل التي تستخدمها الدولة في تنفيذ برامجها و خططها لتحقيق الأهداف المسطرة سالفا كتحسين الوضع العام للاقتصاد الوطني؛
- **المقومات الاقتصادية**: هي مكونات الثروة المادية ووسائل تكوينها و تنميتها و تداولها:بضاعة،سلع،أوراق مالية،...
- **العملات**:هي عبارة جميع وسائل الدفع المتاحة و التي تسمح لحاملها بالحصول على مختلف السلع و الخدمات؛

– التضخم: هو تلك الحالة التي تضعف فيها قدرة النقود على أداء وظيفتها من خلال التزايد المستمر لأسعار السلع و الخدمات.

المحاضرة الثالثة

المحور الثاني:علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى:

يرتبط علم الاقتصاد ارتباطا وثيقا بباقي العلوم،حيث يؤثر و يتأثر بها،فنجد أن هناك علاقة تفاعلية تبادلية بين هذا العلم و بين مختلف العلوم،سواء كانت هذه العلوم اجتماعية أو تطبيقية،و لذلك سوف نحاول في هذا المحور توضيح العلاقة الموجودة بين علم الاقتصاد بكل علم من العلوم بشكل تفصيلي.

الشكل رقم 01:شكل توضيحي لعلاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

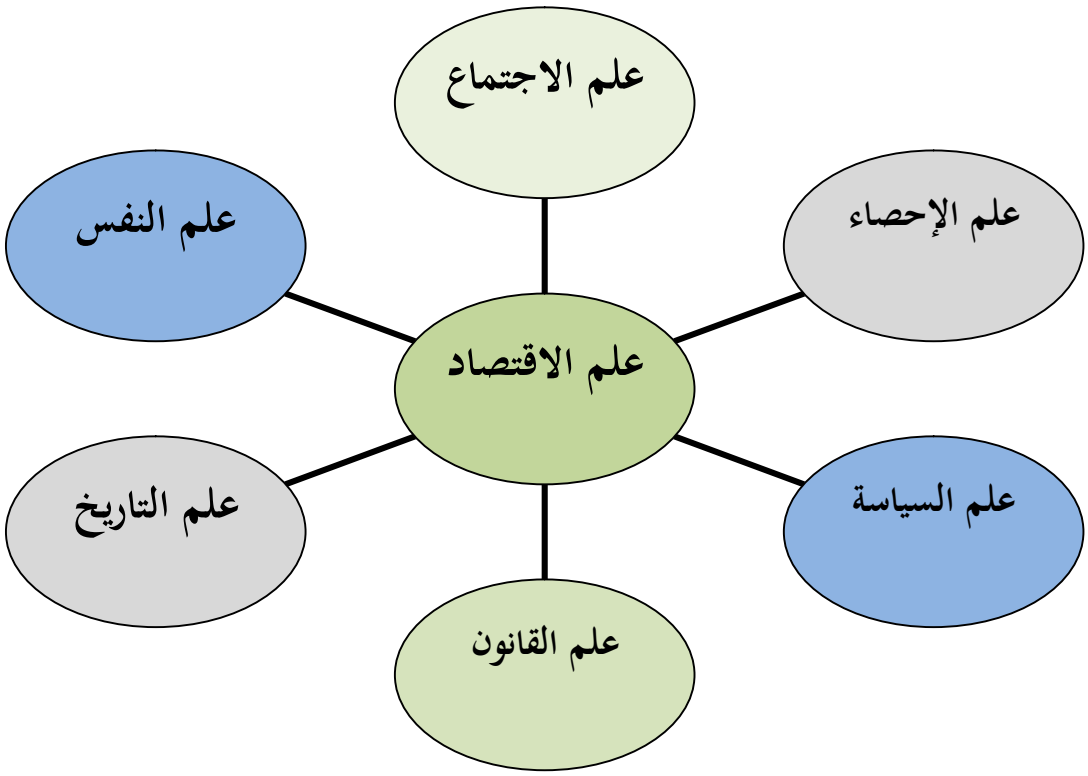

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة

أولا:علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع: تظهر هذه العلاقة في النقاط التالية:

1 – يرتبط علم الاقتصاد بعلم الاجتماع بأن كلاهما يدرسان سلوك الإنسان،فمن أجل أن يتمكن الباحث الاقتصادي من فهم السلوك الاقتصادي للأفراد و الوحدات الاقتصادية عليه أن ينظر إليها من خلال الواقع الاجتماعي التي تعمل فيه،فعلم الاجتماع يقوم بتقديم المعلومات الضرورية عن الجو أو المناخ الاجتماعي ،العدالة الاجتماعية و العادات و التقاليد السائدة في المجتمع؛

2 – توجد علاقة وطيدة بين الأهداف الاقتصادية و الأهداف الاجتماعية في أي مجتمع،ذلك أن موضوع علم الاجتماع يتعلق بالظواهر الاجتماعية بصفة عامة،بينما موضوع علم الاقتصاد فيهتم بتطور ظاهرة معينة من الظواهر الاجتماعية و هي الظواهر الاقتصادية، و لا يمكن أن تتم الدراسة الاقتصادية لظاهرة معينة بمعزل عن الجوانب الاجتماعية؛

3 – إن العلاقة بين هذين العلمين تنتج لنا علما آخر يسمى " **علم الاجتماع الاقتصادي**"،و هو فرع خاص في علم الاجتماع يهتم بالمعرفة الضرورية الخاصة بالإطار الاجتماعي الذي يُمارس في ظله النشاط الاقتصادي،و عليه فإن علم الاجتماع يدرس الظواهر الاجتماعية بشكل عام بينما علم الاقتصاد يدرس واحدة من هذه الظواهر في جوانبها المادية؛

4 – تظهر العلاقة بين هذين العلمين فيما يسمى بعلاقات الإنتاج أي أن الإنسان بمفرده لا يستطيع القيام بعملية الإنتاج و لكنه يقوم بهذه العمليات ضمن مجموعة من الأفراد.

ثانيا:علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس:

يبحث علم النفس في الخصائص و السلوكيات و التصرفات الشخصية للأفراد و الدوافع التي تؤدي بهم لتصرف معين دون آخر،و الباحث الاقتصادي ملزم بدراسة الدوافع الفردية في تحليله الاقتصادي و بمعرفة سلوك الأفراد في الإنفاق،الادخار و الاختيار و تأثير الإعلانات على قرار الشراء،لذلك يستعين بعلم النفس لفهم سلوك الإنسان و تحليله و التنبؤ بمستقبل هذا السلوك ليتمكن من رسم السياسات الاقتصادية في مجال الإنتاج و الاستهلاك،فلو تصورنا انتشار شائعة مفادها أن أزمة نقدية سوف تحل بالمجتمع سوف نرى أن معظم الناس سوف يتهافتون إلى البنوك لسحب أموالهم و هذا ما حصل سنة 1929 و هي سنة الكساد الكبير،فالاقتصاد يقوم بدراسة السلوك و التصرف الإنساني الذي يلبي حاجيات الأفراد الغير محدودة،و هذا السلوك يتأثر بعدة عوامل إنسانية يدرسها علم النفس؛

ثالثا: علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ:

يتمثل الدور الأساسي لعلم التاريخ في رصد الوقائع الخاصة بتطور الإنسانية عبر مراحل زمنية مختلفة، فالاستعانة بالسجل التاريخي الخاص بالوقائع الاقتصادية تساعد على التعرف على أهم الأزمات التي واجهت الاقتصاد العلمي و أسبابها بحيث يمكن الاستفادة من نتائجها و آثارها،و محاولة عدم الوقوع فيها مستقبلا و حل المشاكل الحالية،كما يستطيع الباحث الاقتصادي أن يقوم بدراسة و توضيح تاريخ تطور الفكر الاقتصادي و ما هي أهم الأسباب أو العوامل التي أدت إلى ذلك؛

و مما سبق يمكن القول أن علم الاقتصاد يرتبط ارتباطا وثيقا بعلم التاريخ،فجزء من الوقائع التاريخية ذات طابع اقتصادي يمكن الاستفادة من نتائجها في فهم و تشخيص و حل بعض الظواهر الاقتصادية الحالية من جهة،و تجنب ما تجربته و أثبت فشله سابقا من جهة أخرى؛

و يعد وجود ميدان مشترك بين هذين العلمين يسمى **التاريخ الاقتصادي**،فباحث الاقتصاد لا يستطيع و لا يمكنه إغفال تاريخ تطور الفكر الاقتصادي و تجارب الأمم و المجتمعات السابقة في المجال الاقتصادي و الوقوف على السلبيات و الإيجابيات من خلال التعرف على أسباب التقهقر أو الازدهار الاقتصادي للاستفادة من التجارب الماضية.

رابعا: علاقة علم الاقتصاد بعلم القانون: تظهر هذه العلاقة في النقاط التالية:

1– يوجد ارتباط وثيق بين هذين العلمين و يظهر هذا من خلال القواعد و الضوابط القانونية المنظمة للأنشطة الاقتصادية،فلا يمكن القيام بأي نشاط اقتصادي إلا في ظل الأطر القانونية،فالقانون ينظم العلاقات الاقتصادية بين الأفراد و الجماعات و حتى الدول،و المشرع قبل أن يقوم بوضع القوانين فهو يراعي الجوانب الاقتصادية و الآثار التي قد تنعكس جراء تطبيق هذا القانون ؛

2 – إن التطورات الاقتصادية يتبعها تغيير في التشريعات و القوانين كقانون الاستثمار و هذا من أجل أن تتناسب مع مختلف التغيرات و التحديات و الأوضاع الراهنة؛

3– تظهر العلاقة بين هذين العلمين ،حيث تهتم العلوم القانونية بدراسة القواعد التي تضعها الدولة لتنظيم علاقات الناس فيما بينهم و علاقتهم بالحكومة،و هذه القوانين لا يمكن وضعها دون تجاهل الواقع الاقتصادي للمجتمع،كما توجد قوانين وثيقة الصلة بالحياة الاقتصادية كالقانون التجاري،القوانين الضريبية و قوانين حماية المستهلك.

خامسا: علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة: تظهر هذه العلاقة في النقاط التالية:

1– توجد علاقة بين الظواهر الاقتصادية و الظواهر السياسية،فالاقتصاد هو الذي يحدد الاتجاهات السياسية لصناع القرار،و يظهر هذا من الترابط في الكتابات الأولى حول الاقتصاد السياسي ،حيث نشر الكاتب الفرنسي **أنطوان دي مونكريسيان (Antoine de Montchrestien)** سنة 1615 كتابه بعنوان " مطول شرح في الاقتصاد السياسي"،و لا يمكن الاهتمام و معالجة الظواهر الاقتصادية دون مراعاة الجوانب السياسة؛

2 – فموضوعات كالبطالة ،الثروة و الدخل هي في الواقع ظواهر اقتصادية لكن لا يتم اتخاذ قرارات بشأنها من طرف الاقتصادي بل يتم ذلك من طرف السياسي،و عندما تضع الدولة سياساتها و خططها فهي تستند إلى تحليلات اقتصادية،لذلك العلاقة بين هذين العلمين مرتبطة و وثيقة و لا يمكن الفصل بينهما؛

3 – يستحيل على الباحث الاقتصادي أن يتجاهل ما يتم التوصل إليه في علم السياسة، و كذلك الشأن للباحث السياسي، فالكثير من الأزمات السياسية يرجع تفسيرها إلى العوامل الاقتصادية،و لذلك يمكن القول أنه توجد علاقة وثيقة جدا بين هذين العلمين؛

4– توجد علاقة طردية بين علم الاقتصاد و علم السياسة،أي كلما كان اقتصاد دولة ما قوي كلما زاد ذلك في الاستقرار السياسي و العكس صحيح.

سادسا:علاقة علم الاقتصاد بعلم الإحصاء (الاقتصاد القياسي أو التطبيقي) : تظهر هذه العلاقة في النقاط التالية:

1– الإحصاء هو العلم الذي يبحث في أساليب أو كيفية جمع البيانات و تبويبها و تحليلها من أجل اتخاذ القرارات المناسبة،فهنا تظهر العلاقة بين هذين العلمين حيث أن دراسة الظواهر و المشاكل الاقتصادية (التضخم،النمو الاقتصادي،الاستهلاك و الاستثمار،...) يحتاج في الكثير من الأحيان الباحث الاقتصادي إلى بيانات إحصائية تساعد في استخلاص النتائج بعد القيام بتحليلها و هذا باستخدام الأساليب الإحصائية (مقاييس النزعة المركزية و مقاييس التشتت) لاتخاذ القرار المناسب حول ظاهرة اقتصادية معينة؛

2– إن الباحث الاقتصادي يستخدم الأساليب الإحصائية المختلفة للتعرف على مدى تطور الاقتصادية و التنبؤ بمعدلات النمو مستقبلا و معالجة المشاكل الاقتصادية، و استخدام الإحصاء ضروري لكشف العلاقة و درجة الارتباط و الأثر بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة، فنستطيع القول أن الإحصاء يمثل قاعدة الاقتصاد لأن التخطيط الاقتصادي الأمثل مبني على البيانات الإحصائية.

المحاضرة الرابعة

المحور الثالث:المدارس الاقتصادية

سنحاول في هذا المحور على أهم المدارس الاقتصادية التي ساهمت في نشأة و تطور الفكر الاقتصادي،و ذلك من خلال ما يلي:

أولا:المدرسة التجارية (المركنتلية) (Mercantilisme): سادت هذه المدرسة في أوروبا من القرن 15 حتى منتصف القرن 18،و المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه هذه المدرسة هو أن مركز الدولة و قوتها يتحدد بمقدار ما تملكه من معادن نفيسة (ذهب و فضة) و العمل على تنمية الثروة بمختلف الطرق و الأساليب،و يعتبر الكاتب الفرنسي **أنطوان دي مونكريسيان (Antoine de Montchrestien)** من أهم رواد هذه المدرسة،و من أجل الاحتفاظ بالمعادن النفيسة و تنميتها نادت هذه المدرسة إلى المبادئ التالية:

1– تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي؛

2– منع تصدير الذهب و الفضة للحفاظ عليها و استعملت هذا الأسلوب إسبانيا و البرتغال؛

3– إلزام المصدرين بالحصول على الذهب و الفضة مقابل تصدير منتجاتهم؛

4– إلزام المستوردين بمقايضة السلع المستوردة بالسلع الوطنية؛

5– زيادة الصادرات و تقليل الواردات من أجل أن يكون الميزان التجاري موجبا؛

6– أن مصدر ثروة الدول يتمثل في المعادن النفيسة (الذهب و الفضة) و يتم تنميتها و زيادتها من خلال الحملات الاستعمارية و التوسعية؛

7– ترتيب النشاطات الاقتصادية و جعل التجارة الخارجية في القمة لأنها المصدر الأساسي للحصول على المعادن النفيسة ثم تليها الصناعة لأنها أساس الصادرات،أما الزراعة فلم تعطي هذه المدرسة لها اهتماما لأنها حسب وجهة نظرة رواد هذه المدرسة لا تساهم في زيادة الصادرات مما أدى إلى هجرتها بشكل كبير و الاشتغال بالصناعة.

ثانيا:المدرسة الطبيعية (الفيزيوقراطية) (Physiocrats): ظهرت هذه المدرسة في منتصف القرن 18 في فرنسا،و كان على رأسها الطبيب الفرنسي **فرنسوا كيناي (François Quesnay :1694-1778)** ، و الذي نشر كتابه سنة 1778 بعنوان "الجدول الاقتصادي" و الذي انتقد فيه المدرسة التجارية التي اعتبرت أن ثروة الأمم تقاس بما تملكه من معادن نفيسة ، وحسب هذه المدرسة فإن المعادن النفيسة (الذهب و الفضة) ليست غاية النشاط الاقتصادي و إنما هي وسيلة فقط لهذا النشاط،و تتمثل أهم مبادئ هذه المدرسة في النقاط التالية:

1– الزراعة هي النشاط الوحيد المنتج و جعلها في قمة الأنشطة الاقتصادية،و أن الصناعة و التجارة هما عبارة عن نشاطات خدمية غير منتجة ؛

2– عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي (الحرية الاقتصادي) و كان شعار هذه المدرسة " **دعه يعمل دعه يمر" (Laisser Passer, Laisser Faire)** ؛

3– الأرض هي مصدر الثروة و يجب أن تقتصر الضرائب عليها فقط دون الأنشطة التجارية و الصناعية باعتبارها أنشطة عقيمة و غير منتجة لأنها لا تخلق ثروة جديدة؛

4– الدولة مجرد حارس فلا يسمح لها بالتدخل في النشاط الاقتصادي إلا على سبيل الاستثناء كحفظ الأمن الداخلي،حماية الملكية،تحقيق العدالة،التعليم،الصحة،تشييد الطرق،... ؛

ثالثا: المدرسة الكلاسيكية (التقليدية): بظهور الثورة الصناعية في نهاية القرن 18 أصبحت مبادئ و أفكار المدارس السابقة الذكر غير واقعية،مما أدى إلى ظهور هذه المدرسة كاستجابة للتغيرات الحاصلة في نهاية القرن 18 و بداية القرن 19، و من أهم مؤسسيها و روادها نجد:آدم سميث (**Adam Smith :1723-1790**)،دافيد ريكاردو(**David Ricardo :1772-1823**)،جون ستيوارت ميل (**John Stewart Mill : 1806-1873**)،و تتمثل أهم مبادئ هذه المدرسة في النقاط التالية:

1– قوة الدولة و مركزها ليس في مقدار ما تملكه من ذهب و فضة و إنما في مقدار ما تملكه من قوة عاملة و إنتاج؛

2– وجود يد خفية* لا نراها لمنها تقوم في كل مرة و بصورة تلقائية في إعادة التوازن بين الطلب و العرض، و اليد الخفية هي استعارة ابتكرها الاقتصادي آدم سميث، وقام بشرح مبدأها في كتابه ثروة الأمم ، حيث يقول بأن الفرد الذي يقوم بالاهتمام بمصلحته الشخصية يساهم أيضا في ارتقاء مصلحة مجتمعه ككل من خلال مبدأ اليد الخفية؛

---

* اليد التي قصدها آدم سميث فليست في الحقيقة يدا واحدة و إنما تمثل مجموعة من الأيادي ، ومن الحركة الاقتصادية العامة لكل هذه الأيادي معا تتحقق مصلحة كل شخص على حدة، ثم تتحقق في الوقت نفسه مصلحة المجتمع كله في عمومه، وربما لهذا السبب أطلق عليها اسم اليد الخفية، ومثال ذلك عندما تذهب لشراء شيء محدد تحتاجه، فإن ذلك يحقق مصلحة لك في حدودك، ولكنك تحقق في الوقت نفسه مصلحة للبائع الذي تشتري حاجتك منه، فالمصلحة مشتركة بينكما، ثم هي مشتركة كذلك مع كل شخص آخر يشتري حاجته مثلك، ومن بعد ذلك على مستوى كل بائع آخر بخلاف البائع الذي باع لك... وهكذا و هكذا في كل الحالات على طول المجتمع وعرضه أيضا.

3– الحرية الاقتصادية الكاملة للملكية؛

4– قانون ساي للعرض و الطلب أي أن "كل عرض يخلق طلبا مساويا له" أي أن العرض هو أساس تحديد ثمن السلعة و أن الطلب تابع له،و عليه فإنه لا يكون فائض في الإنتاج مما يسمح بتحقيق توازن دقيق بين العرض و الطلب؛

5– التوظيف أو التشغيل الكامل لليد العاملة: أي لا يوجد بطالة في المجتمع و حتى إن وجدت إما تكون اختيارية أو موسمية،و حسب هذه المدرسة فإن توازن الاقتصاد لا يتحقق إلا بمستوى التشغيل الكامل؛

6– عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في بعض الأمور كتنظيم الملكيات،الأمن،... فحسب هذه المدرسة إذا تدخلت الدولة في الأسواق ستفسد عملها الطبيعي الفعال المعتمد على اليد الخفية في التوازن بين العرض و الطلب؛

7– تخفيض أجور العمال يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج و بالتالي انخفاض أسعار المنتجات مما يسمح بزيادة الطلب عليها ثم زيادة الإنتاج ثم زيادة العمال (نظرية الأجور)؛

8– نظرية التجارة الدولية:حرية التجارة و عدم فرض رسوم جمركية على الصادرات و الواردات؛

9– التوازن على المستوى الكلى و الجزئي:استبعدت هذه المدرسة وجود اختلال في التوازن الكلى أما على المستوى الجزئي فإنه من الممكن أن يتعرض إلى بعض الاختلال و لكنه سرعان ما يعالج نفسه بنفسه؛

10– نظرية التخصص و تقسيم العمل:ضرورة التخصص و تقسيم العمل باعتباره من العوامل الأساسية لزيادة الإنتاج.

رابعا: المدرسة الكينزية:لما عجزت المدرسة الكلاسيكية عن تقديم حلول للأزمة الاقتصادية العالمية (أزمة الكساد العالمي) سنة 1929،ظهرت المدرسة الكينزية بقيادة مؤسسها البريطاني جون مينارد كينز **(John Kenz :1883-1946)** و الذي عارض الفكر الكلاسيكي،و هذا من خلال كتابه المنشور سنة 1936 تحت عنوان "النظرية العامة في التشغيل و الفائدة و النقود" (**LA THÉORIE GÉNÉRALE DE L'EMPLOI, DE L'INTÉRÉT ET DE LA MONNAIE**)، و تتمثل أهم مبادئ هذه المدرسة التي تختلف تماما عن الأفكار التي تقوم عليها المدرسة الكلاسيكية و هي كما يلي:

1– أهمية الدور الاقتصادي للدولة أي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال المساعدة في التغلب على انخفاض الطلب الكلي، وذلك من أجل الحد من البطالة وزيادة النمو؛

2– زيادة حجم الطلب الكلي يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم؛

3– ترى هذه المدرسة أن النقود هي الأساس في العملية التبادلية؛

4– حسب هذه المدرسة فإن الركود الاقتصادي يحدث في حالة تجاوز الادخار الاستثمار؛

5– ترى هذه المدرسة أن الانخفاض في معدل الاستثمارات سوف يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة، وبالتالي انخفاض معدلات الادخار؛

6- الطلب الفعال: وفقا لهذه المدرسة فإن سبب البطالة يرجع إلى نقص الطلب و لمعالجة هذا المشكل يقترح كينز زيادة الإنفاق سواء كان ذلك إنفاق استهلاكي أو إنفاق استثماري؛

7- سعر الفائدة:حسب هذه المدرسة فإن سعر الفائدة من المحددات الأساسية للاستثمار (علاقة طردية بين سعر الفائدة و الاستثمار)؛

8- المضاعف الكينزي:يقوم على أربعة فروض أساسية:

- وجود بطالة لا إرادية؛
- اقتصاد صناعي؛
- وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية؛
- مرونة العرض حسب المتغيرات الحاصلة.

9- الكفاية الحدية لرأس المال: ترى هذه المدرسة أن الكفاية الحدية لرأس المال هي من الركائز الرئيسية لتعديل الاستثمار، حيث توجد علاقة عكسية بين الاستثمار و الكفاية الحدية لرأس المال ، و هو مصطلح يوضح مفهوم الطلب على الاستثمار من خلال الربط بين "الغلة المتوقعة من الأصل الرأسمالي" وبين "ثمن عرض هذا الأصل الرأسمالي"، وعلى ذلك فإن المستثمر يقارن بين العائد الذي يتوقع أن يحصل عليه نتيجة مخاطرته في خلق أصول رأسمالية جديدة أو المساهمة فيها وبين العائد الذي يحصل عليه من إيداع أمواله في صورة سندات أو حساب ادخاري؛

10- النسبة الحدية للاستهلاك (الميل الحدي للاستهلاك): هو كيفية توزيع الأفراد لدخولهم بين الإنفاق المباشر وبين الادخار، و يقصد بالميل الحدي للاستهلاك هو النسبة بين الزيادة في الاستهلاك التي يتبعها زيادة بسيطة في الدخل؛

المحاضرة الخامسة

المحور الرابع:المشكلة الاقتصادية

تعد المشكلة الاقتصادية والتي يطلق عليها بعض الباحثين اسم مشكلة الندرة جوهر موضوع علم الاقتصاد، و هي تبحث عن التوفيق بين الموارد الاقتصادية المحدودة و النادرة نسبيا و بين الحاجات الإنسانية المتعددة والمتزايدة بشكل مستمر.

أولا:تعريف و خصائص المشكلة الاقتصادية:المشكلة الاقتصادية تعبر عن عدم التناسب أو عدم التوازن أو عدم التوافق بين الموارد والحاجات الذي ينعكس في صورة ندرة الموارد ،و بعبارة أخرى علم الاقتصاد هو العلم الذي يدرس المشكلة الاقتصادية والتي هي بالأساس مشكلة الندرة النسبية، أي ندرة المواد المتاحة بالنسبة للحاجات البشرية المتعددة وغير المحدودة،**و تتميز المشكلة الاقتصادية بما يلي:**

1- العمومية: أي أن المشكلة الاقتصادية مشكلة عامة زمنيا ومكانيا ، وهي تعني أن المشكلة الاقتصادية موجودة قديما وحديثا وهي ذات بعد مكاني بحيث تمتد إلى كل الأماكن ولا ينفرد بها مكان دون أخر،بالإضافة أنها تنطبق على جميع الأفراد و على جميع المجتمعات باختلاف مستوياتهم ؛

2- الديمومة: بمعنى إنها دائمة وأبدية ، تنطبق على كل العصور والأزمنة ، فالإنسان منذ خلقه الله تعالى واجه هذه المشكلة ، والمجتمعات الحديثة تعاني منها ، كما المجتمعات سوف تواجه هذه المشكلة مستقبلا؛

3- الندرة النسبية:أي أن الموارد محدودة بالنسبة للحاجات الإنسانية المتزايدة باستمرار؛

4- أنها مشكلة اختيار وتخصيص:بسبب محدودية الموارد وتعدد الحاجات، بحيث نجد دائما أن الحاجات الإنسانية أكبر من الموارد الاقتصادية؛

5- التضحية: بسبب أن الحاجات الإنسانية دائما أكبر من الموارد فلا بد إذن من وجوب تضحية الفرد أو المجتمع ببعض الحاجات مقابل إشباعه لبعض الحاجات الأخرى الأكثر أهمية و هذه العملية تستوجب على الإنسان المقارنة و المفاضلة بين هذه الحاجات، و هذا من خلال ترتيبها حسب الأولوية و الأهمية.

ثانيا: أسباب (أركان) المشكلة الاقتصادية: تتمثل المشكلة الاقتصادية أساسا في عدم قدرة المجتمع على إشباع جميع احتياجاته الإنسانية من السلع والخدمات في ظل ندرة وسائل الإنتاج وتوفر القدرة الشرائية، وبالتالي فإن للمشكلة الاقتصادية أسباب عديدة نذكر أهمها فيما يلي:

1- تعدد و تنوع الحاجات الإنسانية و تطورها؛

2- الندرة النسبية للموارد:الموارد هي جميع الأشياء التي تصلح لأن تكون وسائل لإشباع الحاجات الإنسانية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فالموارد محدودة و نادرة نسبيا نظرا لأن العرض المتاح منها محدود مقارنة بالطلب عليها؛

3– التضخم الذي تمر به معظم اقتصاديات العالم؛

4– عجز الجهاز الإنتاجي عن مسايرة و تلبية متطلبات المجتمع من السلع و الخدمات؛

5– تزايد الاستهلاك العام و هذا بسبب التزايد الكبير في عدد السكان؛

6– انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني؛

7– ظاهرة البطالة؛

8– عدم استغلال الموارد بشكل فعال و كفئ (سوء استغلال الموارد)؛

9– تزايد الديون الخارجية و خاصة في الدول المتخلفة و النامية؛

10– قابلية الموارد للنفاذ؛

11– التوسع في الإصدار النقدي الغير خالق للثروة لتمويل عجز الميزانية العامة.

ثالثا: عناصر المشكلة الاقتصادية: هي عبارة عن أسئلة قاعدية و أساسية يجب على أي اقتصاد مهما كان الإجابة عليها، و التي في مجملها تمثل العناصر الأساسية للمشكلة الاقتصادية و يمكن توضيحها بشكل مختصر كالتالي:

1– ماذا ننتج؟(What to Produce) ما هي السلع و الخدمات المراد إنتاجها؟

ويقصد بهذا السؤال التعرف على رغبات أفراد المجتمع من السلع والخدمات المراد إنتاجها وتحديدها كما و نوعا، أي تحديد ما هي السلع و الخدمات التي يحتاجها أفراد المجتمع لتلبية حاجاتهم كالمواد الغذائية، الملابس،الخدمات الصحية و التعليمية،...، ومما لا شك فيه أنه لا يمكن تلبية جميع حاجات المجتمع و إلا لا تظهر المشكلة الاقتصادية؛

2– كيف ننتج؟ (How to Produce) كيف تتم عملية إنتاج السلع و الخدمات؟

بمعنى ما هي طرق الإنتاج المناسبة للحصول السلع و الخدمات؟أو كيف يتم مزج عناصر الإنتاج انطلاقا من ندرتها و وفرتها (حليب و زيت)،و هذا من خلال ترجمة تفضيلات و رغبات أفراد المجتمع إلى سلع و خدمات تقوم بإشباع تلك الرغبات،كما يبحث هذا التساؤل في طبيعة الموارد الاقتصادية التي سوف يتم استخدامها في العملية الإنتاجية و ما هو مستوى التكنولوجيا المستخدمة في هذه العملية؟ و هل يتم الإنتاج بشكل يدوي أو آلي؟و ما هي الطاقة المستخدمة في ذلك؟ هل مصدرها تقليدي أم بديل؟ و هذا كله من أجل تحقيق أكبر كمية و نوعية و بأقل تكلفة ممكنة و هذه العملية تتطلب حصر كل الموارد المتاحة للإنتاج وتخصيصها حسب الاستخدامات ، بحيث نحقق من خلال ذلك أقصى استغلال ممكن، وتحديد الأسلوب الفني والتقني الأمثل لإنتاج السلع والخدمات المطلوبة؛

3- لمن ننتج؟ (For Whom to Produce) لمن يتم إنتاج السلع و الخدمات ؟

أي كيف يتم توزيع السلع و الخدمات المنتجة؟ أي تحديد من هو المستهدف أو المستفيد المباشر من هذه السلع و الخدمات (المستهلك) ، أي التوصل إلى الكيفية التي يتم بها توزيع الإنتاج على أفراد المجتمع وتحديد المنتفعين منه، وعدالة توزيع الناتج لا تعني أن يتساوى نصيب كل فرد من السلع والخدمات المنتجة، و إنما أن يتناسب هذا النصيب مع مدى مساهمة الفرد في عملية الإنتاج نفسها.

المحاضرة السادسة

و من خلال تعريف المشكلة الاقتصادية نلاحظ أن هذه المشكلة تقوم على محورين أو ركيزتين أساسيتين و هما ندرة الموارد النسبية و تطور الحاجات الإنسانية، و لهذا سوف نحاول الإجابة على التساؤلات التالية:

*** ماذا نقصد بالموارد؟ و ما هي أنواعها؟ و فيما تتمثل أهم خصائصها؟**

*** ماذا نعني بالحاجات؟و ما هي أهم خصائصها و أنواعها؟**

أولا: الموارد

هي كل شيء يمكن له أن يكون وسيلة لإشباع حاجة إنسانية،و بصفة عامة فالموارد هي كل ما يسره و سخره الله تعالى للإنسان من مصادر سواء كانت طبيعية أو بشرية،و الذي يؤدي استخدامها إلى إنتاج السلع و الخدمات التي تقوم بإشباع الحاجات الإنسانية الغير محدودة و المتزايدة باستمرار.

أ- أنواع الموارد: تنقسم الموارد إلى نوعين أساسيين و هما كالتالي:

1- الموارد الاقتصادية (عوامل الإنتاج): هي عبارة عن جميع الموارد التي تتميز و تتصف بالندرة النسبية، أي أنها توجد في الطبيعة بكميات محدودة و أقل من الكمية المرغوب فيها لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة و المتنوعة،و لا يمكن الحصول على هذه الموارد أو توفيرها إلا من خلال بذل جهد،و يجب توفر ثلاث شروط أساسية من أجل القول على هذا المورد أنه مورد اقتصادي و هي كالتالي:

- الندرة أو المحدودية النسبية: أي ندرة الموارد بالنسبة للحاجات الإنسانية المتعددة؛

- وجود ثمن للمورد: من أجل الحصول على المورد الاقتصادي يجب دفع ثمن لذلك،و يرتبط الثمن مباشرة بالندرة،فكلما كان المورد نادرا بشكل كبير كان ثمنه مرتفعا و العكس صحيح؛

- الحصول على المورد ببذل جهد: فالهواء هو مورد غير اقتصادي لا يحتاج الإنسان إلى بذل جهد للحصول عليه.

و تتكون الموارد الاقتصادية من العناصر التالية:

* **العمل**: هو الجهد البشري سواء كان هذا الجهد ذهنيا أو عضليا اللازم لإنتاج السلع و الخدمات؛

* **الأرض**: هي جميع الموارد الطبيعية الموجودة على سطح الأرض و باطنها؛

* **رأس المال**: تتمثل في السيولة النقدية،المعدات و الآلات،المباني و العقارات المستخدمة في العملية الإنتاجية؛

* **التنظيم**: هو العقل المدبر الذي يقوم بتجميع عناصر الإنتاج المختلفة للحصول على السلع و الخدمات و دلك من خلال الكفاءة و الفعالية.

كما يجب الإشارة أنه في ظل الانفجار المعرفي و التكنولوجي و ما أفرزه من تغيرات في جميع و في شتى المجالات تم إضافة **عنصر المعرفة** كعنصر أساسي من عناصر الإنتاج (الموارد الاقتصادية).

2- الموارد الحرة (الغير اقتصادية):هي جميع الموارد التي توجد بكميات وفيرة و كافية لإشباع جميع الحاجات الإنسانية، و بالتالي فهي لا تتصف بالندرة النسبية و لا تؤدي إلى ظهور أي مشكلة اقتصادية لذا يحصل الفرد على هذا النوع من الموارد دون دفع ثمن و دون بذل جهد كالهواء و الشمس،...

ب- خصائص الموارد الاقتصادية: يمكن توضيح أهم خصائص هذه الموارد في الصفات التالية:

1- تحقيق المنفعة: هي قدرة المورد الاقتصادي على إشباع الحاجات الإنسانية؛

2- الندرة النسبية: تعني أن الموارد الاقتصادية المتاحة محدودة نسبيا مقارنة بالحاجات الإنسانية المتزايدة؛

3- القابلية للاستخدام: أن يكون المورد متاحا للاستخدام من اجل إشباع الحاجات الإنسانية،فمثلا إذا وُجدت موارد في باطن الأرض و لم تكن هناك وسيلة لاستخراجها ففي هذه الحالة لا يمكن اعتبارها موردا اقتصادية؛

4- عدم الاختصاص: بمعنى توجيه المورد لإشباع أكثر من حاجة إنسانية،كالأرض فهي عبارة عن مورد طبيعي غير متخصص حيث يمكن استخدامها في زراعة أي محصول كان أو لبناء المساكن و المصانع،...

5- حركية أو دينامكية الموارد: أي أن الأهمية الاقتصادية لهذا الموارد تتغير و تتسع من زمن لآخر و من مكان إلى مكان؛

6- القابلية للإحلال و الاستخدامات المختلفة: أي أن للموارد الاقتصادية أكثر من استخدام،أي يمكن لهذه الموارد أن يتم استخدامها في إنتاج عدة سلع (كالماء:الشرب،الصناعة،السقي، النظافة،..).

ثانيا: الحاجات:

هي عبارة عن شعور شخصي بالرغبة على الحصول على شيء معين، و يرافق هذا الشعور عادة إحساس بالحرمان و بعدم الرضى مما يدفع صاحبها إلى البحث عن وسيلة معينة لإشباع حاجته مثال: **الحاجة** هي الغذاء و **الشعور** هو الجوع.

أ- أنواع الحاجات الإنسانية: يمكن تقسيم هذه الحاجات بشكل مختصر إلى الأنواع التالية:

1- الحاجات المادية و الحاجات المعنوية: يعتبر الغذاء،اللباس و السكن من الحاجات الإنسانية المادية و التي لا يتم إشباعها إلا بالموارد المادية،في حين حاجة الإنسان إلى الصحة و التعليم فهي من الحاجات المعنوية و التي لا يمكن إشباعها إلا بالموارد الغير مادية (معنوية)؛

2- الحاجات الفردية و الحاجات الجماعية: فالحاجة الفردية هي تلك التي تتصل بالحياة الخاصة للإنسان كالحاجة إلى المسكن و العلاج،.. أما الحاجة الجماعية فهي تلك الحاجة التي تظهر و تنشأ بوجود الجماعة و حياة الفرد وسط هذه الجماعة كالحاجة إلى الأمن،مكافحة الأمراض،و غيرها من الحاجات التي تقوم بها الدولة لتحقيق المنفعة العامة للمجتمع؛

3- الحاجات الضرورية و الحاجات الكمالية: الحاجات الضرورية هي تلك الحاجات التي تتوقف عليها حياة الإنسان كالحاجة إلى الشرب و الأكل و العلاج،....أما الحاجة الكمالية فهي تلك التي تزيد من متعة الحياة و رفاهيتها و يمكن للإنسان الاستغناء عليها دون أن يؤثر ذلك على حياته؛

4- الحاجات الحالية و الحاجات المستقبلية:الحاجات المستقبلية هي عبارة عن حاجات يُتوقع ظهورها مستقبلا،أما الحاجة الحالية فهي الإحساس أو الشعور الحالي بكيفية إشباع هذه الحاجة.

و قام عالم النفس الأمريكي **أبراهام ماسلو** (**A. Maslow :1908-1970**) سنة 1943 من خلال نظرية تدرج الحاجات بتعريف الحاجة (**Need**) على أنها عبارة عن شعور الإنسان بنقص نفسي أو فيزيولوجي يسعى إلى إشباعه من خلال تغيير سلوكه ، فكلما زادت حاجاته في مستوى معين زادت تطلعاته إلى إشباع حاجات و رغبات أخرى مصنفة في مستوى أعلى ،و قد قام هذا الباحث بتقسيم الحاجات الإنسانية إلى خمسة مجموعات أساسية و هي:

أ- الحاجات الأساسية أو الفيزيولوجية (**Physiological Needs**) :تأتي هذه الحاجات في قاعدة الهرم و تتمثل في الطعام، الهواء، المشرب والملبس،... ؛

ب- حاجات الأمان (**Safety Needs**) :يأتي هذا النوع من الحاجات بعد الحاجات الأساسية،و هي حاجة العاملين إلى وجود بيئة عمل آمنة خالية من الأخطار المادية والنفسية؛

ج- الحاجات الاجتماعية (**Social Needs**): تأتي في المرتبة الثالثة في سلم الحاجات، و تشمل هذه الحاجات حاجة العامل إلى الانتماء و زيادة العلاقات الاجتماعية بين العاملين؛

د- حاجات التقدير (Esteem Needs):تأتي هذه الحاجات في المرتبة الرابعة بعد الحاجات الاجتماعية و تشمل حاجة العامل لتنمية احترام الذات أو النفس والحصول على احترام الآخرين و قبولهم له؛

هـ- الحاجة إلى تحقيق الذات (Self Actualization Needs) : تظهر هذه الحاجات فقط بعد أن تكون بقية الحاجات السالفة الذكر قد تم إشباعها بشكل كلي، و حسب ماسلو **A. Maslow** فإن هذه الحاجات تتمثل في رغبة العامل في أن يُصبح أكثر تميزا من غيره من العاملين في المنظمة.

و انطلاقا مما سبق يمكن القول أن سلم تدرج الحاجات لأبراهام ماسلو **A. Maslow** يتكون من خمس حاجات أساسية، و التي سوف يتم توضيحها من خلال الشكل التالي :

الشّكل رقم (02): سلم تدرج الحاجات الإنسانية لأبراهام ماسلو A. Maslow

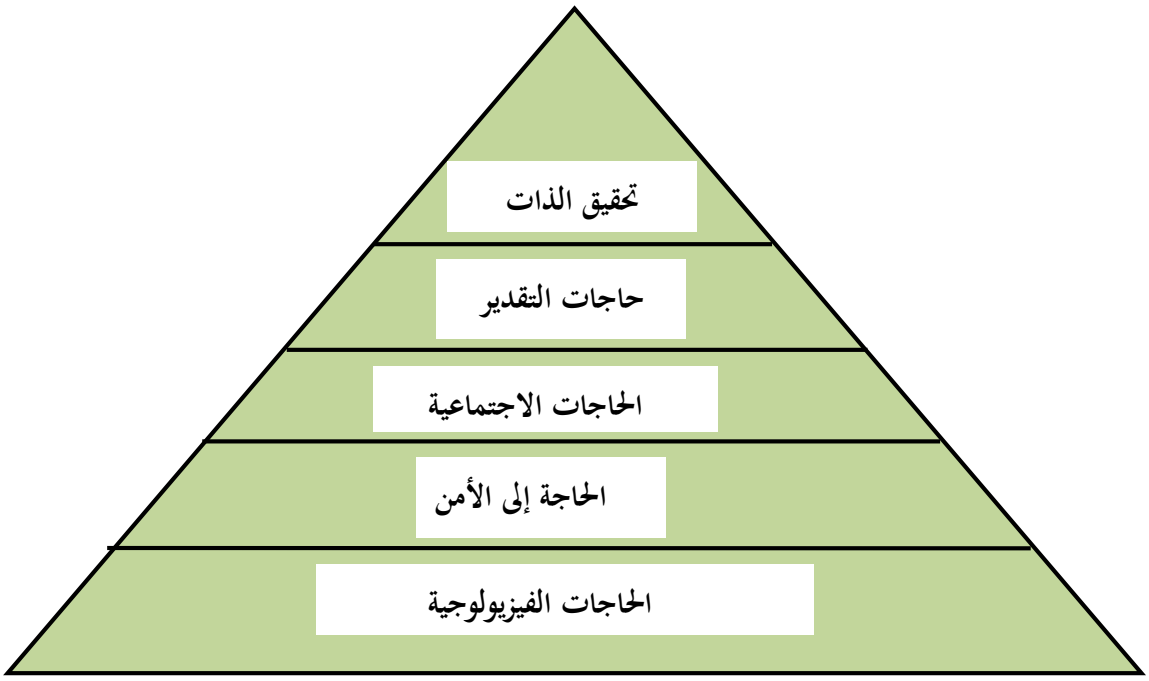

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة

ب- خصائص الحاجات الإنسانية: تتمثل أهم خصائص الحاجات الإنسانية في الصفات التالية:

1- التعدد و التنوع: أي أن الحاجات الإنسانية كثيرة و متنوعة و متزايدة بشكل مستمر؛

2- القابلية للإشباع: تقوم كل حاجة بإشباع رغبة و تقديم منفعة لصاحبها؛

3- القابلية للانقسام: فالحاجة قابلة للإشباع بشكل تدريجي سواء كان هذا الإشباع بسلعة أو خدمة،و هذا يعني أن كل جزء من السلعة أو الخدمة قابل لإشباع جزء من تلك الحاجة؛

4- القابلية للقياس: إن الإنسان قادر على ترتيب الحاجات حسب أولويتها و أهميتها،و هنا يقوم بقياس الحاجة شخصيا،و عليه ستختلف قياسات هذه الحاجة من شخص إلى آخر و من زمان لآخر؛

5- القابلية للإحلال: يمكن لحاجة معينة أن تقوم بتعويض حاجة أخرى؛

ج- عوامل تعدد الحاجات الإنسانية: تتمثل أهم عوامل زيادة الحاجات فيما يلي:

1- الزيادة السكانية السريعة التي تنعكس على زيادة كمية الحاجات المطلوب إشباعها ؛

2- التطور التكنولوجي و المعرفي الذي أدى إلى ظهور حاجات جديدة لم تكن معروفة من قبل بل قد أدت إلى جعل الكثير من الحاجات التي كانت من قبل تعتبر كمالية أصبحت ضرورية؛

3- قابلية الحاجة الإنسانية للتكرار مع مرور الزمن مما يعني دورية الحاجة، فالحاجة الواحدة إذا ما تم إشباعها في وقت معين فإنها تعود وتفرض نفسها دوريا بعد فترة قصيرة أو طويلة؛

4- أثر التقليد وذلك من خلال قيام الأفراد بتقليد أنماط استهلاك في دول أخرى.

و تتمثل أهم المشاكل الاقتصادية فيما يلي ذكره:

1- مشكلة التنمية الاقتصادية؛

2- مشكلة التضخم و ارتفاع الأسعار؛

3- مشكلة ضعف الإنتاجية؛

4- مشكلة العمل و العمال؛

5- مشكلة التبعية الغذائية و الطاقوية و التكنولوجية؛

6- مشكلة الإسكان؛

7- مشكلة الديون؛

8- مشكلة النظام المصرفي و النقدي.

المحاضرة السابعة

المحور الخامس:الأنظمة الاقتصادية و حل المشكلة الاقتصادية

النظام الاقتصادي هو عبارة عن مجموعة من العلاقات الاقتصادية،القانونية و الاجتماعية و التي تحكم سير الحياة الاقتصادية في مجتمع ما و في زمن معين،و يركز هذا النظام على مجموعة العلاقات و الأسس و القواعد التي تحكم التفاعل و التأثير المتبادل بين الحاجات الإنسانية من جهة،و بين الموارد بأنواعها (الطبيعية،البشرية و التكنولوجية) المتاحة من جهة أخرى،و تتمثل الأنظمة الاقتصادية في النظام البدائي*، نظام الرق**،النظام الإقطاعي***، النظام الشيوعي****،النظام الاشتراكي،النظام الرأسمالي،النظام الإسلامي و النظام المختلط،و سنحاول في هذا المحور إبراز أهم الأنظمة الاقتصادية (الإسلامي،الاشتراكي،الرأسمالي و المختلط) وبالإضافة إلى التعرف إلى كيفية مواجهة هذه الأنظمة للمشكلة الاقتصادية.

أولا:النظام الاقتصادي الإسلامي و حل المشكلة الاقتصادية

أ- تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي: هو عبارة عن مجموعة من الأصول الاقتصادية العامة و المستخرجة أو المستمدة من القرآن الكريم و السنة النبوية الشريفة،و التي تتناسب مع البيئة المحيطة بنا و العصر الذي نعيش فيه،نظرا لأن الدين الإسلامي صالح لكل مكان و زمان،و بصفة مختصرة فهو العلم بالأحكام الشرعية العملية الخاصة بتنظيم أو كيفية كسب المال،إنفاقه و تنميته.

ب-مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي:يقوم هذا النظام على المبادئ التالية:

1- مبدأ العقيدة: إن النظام الاقتصادي الإسلامي مستمد و نابع من العقيدة الإسلامية و التي تجعل الإيمان بالله تعالى و تقواه من العوامل الأساسية للإنتاج،و يندرج تحت هذا المبدأ مجموعة من القواعد العقائدية و هي كالتالي:

- الاستخلاف:بشكل عام الإنسان مستخلف في الأرض من الله تعالى لعمارتها و الاستفادة من خيراتها و مواردها دون إفساد و تبذير لقوله تعالى:**"و إذ قال ربّك للملائكة إنيّ جاعل في الأرض خليفة"** سورة البقرة الآية 30.

---

* في هذا النظام قام كل إنسان بتصنيع أدواته من أجل إشباع حاجاته، مما أدى إلى ظهور الملكية الفردية،ثم تطور النشاط الإنساني إلى الصيد و الزراعة ، وظهور التخصيص وتقسيم العمل فنتجت علاقات تبادل بين البشر، ومن ثم قام الإنسان بتطوير أدواته حتى يزيد من إنتاجه، الذي زاد معه الفائض، فأضطر لتخزينه لحين مبادلته وهذا أول ظهور للادخار، وبزيادة الإنتاج ظهر الطلب على اليد العاملة، فقام القوي بتسخير الضعيف بالعمل في أرضه بالأسر والقوة فتحول النظام البدائي إلى نظام الرق.

** هو نظام أساسه قيام القوي بتسخير الضعيف للعمل لديه، مما أدى إلى زيادة الاستعباد و تحول ضعفاء القوم والأسرى إلى رقيق، كانوا يعملون ويستولي المالك على كل إنتاجهم ولا يترك لهم سوى ما يبقيهم أحياء فقط، ولسوء ظروفهم المعيشية قاموا بثورات طلبا للحرية، فأضطر الملاك لتحريرهم مع اقتطاع جزء من أراضيهم ليعمل الرقيق فيها وهنا ظهر نظام الإقطاع.

*** هو نظام قام فيه الملوك في العصور الوسطى باقتطاع مساحات من أراضيهم ، ويقوم هذا النظام على ملكية طبقة الإقطاعيين لوسائل الإنتاج مقابل حماية الفلاحين .

**** هو عبارة عن صورة من صور الاشتراكية المتطرفة وتعتبر من النظم الاقتصادية المستقلة ومن خصائص هذا النظام ملكيه جميع المشروعات للدولة ولا يحصل عنصر الأرض و رأس المال على عائد، كما تقوم الدولة بتوزيع الدخل القومي، إلى جانب تحقيق الشيوعية لمبدأ المساواة بين الأفراد.

– **التسخير**:أي أن الأرض و ما فيها من خيرات مسخرة للإنسان ليتمكن من تحقيق مبدأ الاستخلاف؛

– **الانتفاع**: فتسخير الأرض و استخلافها يقتضي انتفاع الإنسان من جميع الموارد الموجودة فيها؛

– **الوسائلية**: فالنشاط الاقتصادي (الإنتاج،الاستهلاك و الاستثمار،..) ليس غاية و إنما هو وسيلة لعبادة الله و تقواه؛

– **العمومية**: فاستخلاف الأرض و الانتفاع بمواردها و خيراتها لا يختص الله تعالى بها مجموعة من الناس دون غيرهم؛

– **المسؤولية**: كل إنسان يتحمل نتيجة عمله و نشاطه و هو المسؤول الوحيد عنه في الدنيا و الآخرة؛

– **التضامن و التكافل الاجتماعي**؛

– **الالتزام في المعاملات الاقتصادية**: (تجنب ما نهى الله تعالى عنه كالربا،...) .

2– مبدأ الأخلاق: لا تنفصل النظرية الإسلامية في الاقتصاد عن الجانب الأخلاقي سواء من حيث الوسائل و النظريات أو من حيث المقاصد و الأهداف؛

3– مبدأ الثواب و العقاب: إن الإنسان المسلم يستهدف من أعماله الاقتصادية و غيرها من الأعمال نيل أكبر قدر ممكن من الثواب في الآخرة و لا يتحقق ذلك إلا من خلال السير على منهج الله تعالى و سنة رسول الله صلى الله عيه و سلم؛

4– مبدأ الحلال و الحرام: تتدخل هذه القاعدة في المنع و الإباحة و في توجيه النشاط الاقتصادي،لأن قاعدة الحلال و الحرام تضع في اعتبارها مصلحة المجتمع الإسلامي.

ج- كيفية مواجهة المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامي: ينظر هذا النظام إلى المشكلة الاقتصادية على أنها مشكلة سلوكية و مشكله مؤسسية،فالمشكلة السلوكية تظهر من خلال إفراط الإنسان في الاستهلاك و التبذير و في حالة ركون الإنسان إلى الكسل و عدم العمل و تركه،أما المشكلة السلوكية فتظهر من خلال عدم تمكن الدولة من أداء وظيفتها في مجال الالتزام بالمعاملات الشرعية (تطبيق و توزيع الزكاة،تحريم الربا،...)،إلى جانب عدم استغلال الموارد بشكل فعال من خلال استخدام الأساليب العلمية و التقنية لإنتاج السلع و الخدمات كما و نوعا؛

و حسب الاقتصاد الغربي (الرأسمالي و الاشتراكي) فإن المشكلة الاقتصادية هي عبارة عن **مشكلة ندرة** و التي هي عبارة على أن الموارد المتاحة أقل من الحاجات الإنسانية المطلوبة،بينما الاقتصاد الإسلامي فيرى عكس ما يراه الاقتصاد الغربي،حيث يرى إلى المشكلة الاقتصادية هي ليست مشكلة ندرة الموارد النسبية و إنما هي **مشكلة سوء توزيع** هذه الموارد، فالله تعالى قد خلق الأرض و قدر فيها أقواتها و هي كافية لكل الناس،و بعبارة أخرى فإن المشكلة الاقتصادية تظهر حين يتخلى الناس عن السير في كسب أرزاقهم وفقا لما أمرهم الله تعالى،فحينئذ ينشأ عدم التوازن و تبدأ المشكلات التي لا علاج لها إلا بالعودة إلى طريق و منهج النظام الإسلامي؛

و يقر الاقتصاد الإسلامي بنشوء و ظهور المشكلة الاقتصادية،لكن لا يرجع ذلك إلى مشكلة الطبيعة و ندرة مواردها كما ترى الأنظمة الاقتصادية الأخرى،فقد سخر الله تعالى للناس في هذه الأرض موارد كافية حاليا و مستقبليا،و يرى الاقتصاد الإسلامي أن المشكلة الاقتصادية ليست **مشكلة ندرة** و إنما هي **مشكلة ندرة عمل منتج**،و علاج هذه المشكلة في هذا النظام يتم من خلال ما يلي:

– **مبدأ الملكية المزدوجة**: و التي تعني الملكية الخاصة و العامة ،فالاقتصاد الإسلامي يهدف إلى تحقيق التوازن بين المصلحة العامة و المصلحة الفردية؛

– **الحرية الاقتصادية المقيدة**: تقييد الحرية في الاقتصاد الإسلامي يعني الالتزام و التقيد بالضوابط الشرعية في كسب المال و كيفية إنفاقه عكس النظام الرأسمالي الذي تبنى مفهوم الحرية المطلقة للفرد في الكسب و الإنفاق؛

– الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة و الموجودة في الأرض؛

– العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية (حسن التوزيع)؛

– العمل المنتج المستمر؛

– الالتزام بصيغ التمويل الإسلامي كالمرابحة،...؛

– الإنتاج وفقا للشريعة الإسلامية.

ثانيا: النظام الاقتصادي الاشتراكي و حل المشكلة الاقتصادية

تميز النصف الأول من القرن التاسع عشر إلى ازدهار الرأسمالية التي أحدثت انقلابا من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية، فمن الناحية الاقتصادية زادت الثروة و الرخاء بشكل لم يسبق له مثيل غير أنها تسببت في وقوع أزمات دورية (الكساد،تدهور الأسعار،انتشار البطالة،...)،أما من الناحية الاجتماعية فإن الرأسمالية أوجدت طبقتين اجتماعيتين الطبقة الأولى تتمثل في أصحاب الأعمال،و الثانية هي طبقة العمال،مما أدى إلى نشوء اتحادات و نقابات من كلا الطبقتين،وطالبت الطبقة الثانية بتحسين ظروف العمل و زيادة الأجور بسبب عدم تناسبها مع العمل المقدم،كل هذه الأمور أدت إلى ظهور الفكر الاشتراكي العلمي.

أ- تعريف النظام الاقتصادي الاشتراكي (المخطط أو الموجه أو المركزي): هو عبارة عن نظام اقتصادي و اجتماعي و الذي ينادي بالشراكة بين أفراد المجتمع الواحد للحفاظ على الطبقات الاجتماعية العاملة،وبصفة عامة فالاشتراكية تناقض الاتجاه الفردي الحر الذي كرسته الرأسمالية،و ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي،و يعتبر الاقتصادي الألماني كارل ماركس (**Karl Marx :1818-1883**) من أهم رواد هذا الفكر،و يمكن القول أن الفكر الاشتراكي مر في تطوره بثلاث مراحل أساسية و يمكن ذكرها باختصار كالتالي:

1- الشيوعية البدائية:يرجع هذا الفكر إلى عصور ما قبل الميلاد للفيلسوف الإغريقي **أفلاطون** في كتابه "**الجمهورية**" و في القرن السادس عشر لتوماس مور (**Tomas Mur :1478-1535**) و الذي نشر كتابه بعنوان "**يوتوبيا**" سنة 1516 و الذي أوضح فيه بعض مبادئ الفكر الاشتراكي،بالإضافة إلى مسلير (**Meslier :1654-1729**) و الذي كان كاهنا و بعد وفاته وجد مؤلفا له بعنوان "**وصيتي**" حيث أوضح فيه أن الشر الحقيقي هو عدم المساواة في توزيع الثروة و المصدر الأساسي لهذا الشر هو الملكية الخاصة؛

2- الشيوعية الطوباوية(Utopique):وصفت الاشتراكية بهذا الاسم كردة فعل على الظلم الاجتماعي الذي يتعرض له العاملين؛

3- الاشتراكية العلمية: يعد الاقتصادي الألماني كارل ماركس (**Karl Marx :1818-1883**) من أهم رواد هذا الاتجاه،حيث قام من خلال مؤلفاته المنشورة على تقديم مجموعة من الأفكار و المبادئ التي تنادي لبروز الاشتراكية و انهيار الرأسمالية.

ب- مبادئ النظام الاقتصادي الاشتراكي:تتمثل أهم مبادئ هذا النظام بشكل مختصر فيما يلي:

1- مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج: يقوم هذا النظام على هذا المبدأ على عكس النظام الرأسمالي،فالملكية الفردية في النظام الاشتراكي تنحصر فقط في ملكية السلع الاستهلاكية،و الفرد لا يحق له امتلاك وسائل الانتاج و الموارد الاقتصادية، فملكية وسائل الإنتاج تكون لجميع الأفراد معا و التي تقوم الدولة بإدارتها لتحديد السلع و الخدمات الواجب إنتاجها و توزيعها؛

2- مبدأ إشباع الحاجات الجماعية: إن الهدف الأساسي من النشاط الاقتصادي حسب هذا النظام هو إشباع الحاجات العامة و ليس تحقيق الربح الفاحش عكس النظام الرأسمالي،و حسب هذا الاتجاه فإن الربح هو عبارة عن وسيلة من وسائل الاستغلال،و يحل محل الربح كحافز اقتصادي ما يسمى بالشعور القومي و الإحساس بالمسؤولية و المشاركة في إشباع حاجات المجتمع،و كنتيجة لعدم وجود الربح في النظام الاشتراكي تتحمل الدولة تكاليف أغلب الحاجات (الصحة و التعليم،...)و كلها مجانية؛

3- مبدأ التخطيط المركزي للاقتصاد القومي:باعتبار أن الدولة هي المالكة لوسائل الإنتاج فهي المسؤولة عن تحديد أولويات الإنتاج لإشباع الحاجات الجماعية لأفراد المجتمع،فهي التي تسهر على وضع خطة قومية مركزية شاملة تحدد فيها كمية الاستهلاك و الإنتاج و القطاعات المعنية بالعملية الإنتاجية بالإضافة إلى طرق و كيفية توزيع الإنتاج؛

4- الدور الواسع للدولة: أي أن الدولة لها جميع الصلاحيات في التدخل في كل مجالات النشاط الاقتصادي.

ت- مزايا النظام الاقتصادي الاشتراكي:تتمثل أهم مزايا هذا النظام في النقاط التالية:

1- التوزيع المتكافئ للسلطة بين الأفراد: يغيب في هذا النظام مفهوم الشخص الطبيعي أو المعنوي أو ذو الثروة مما يؤدي إلى غياب السلطة،حيث في معظم الأحيان ما يتم اقتران السلطة بالثروة و على هذا الأساس تصبح الدولة الوحيدة صاحبة السلطة؛

2- التوزيع المتكافئ للدخل؛

3- الاختفاء النسبي للأزمات الاقتصادية الدورية في ظل الاقتصاد الموجه؛

4- غياب ظاهرة الاحتكار في الأسواق؛

5- استخدام الموارد بأفضل الطرق و الأساليب بسبب أن الدولة هي المنتجة.

ث- عيوب النظام الاقتصادي الاشتراكي: تتمثل أهم هذه العيوب فيما يلي:

1- تدني الكفاءة الاقتصادية و ظهور البيروقراطية: بسبب تركز السلطة في يد مجموعة قليلة من صانعي القرار، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور البيروقراطية و يحول دون تحقيق الكفاءة و الإنتاجية في تخصيص الموارد؛

2- ضعف الحوافز الفردية المقدمة لأفراد المجتمع؛

3- قلة الإنتاجية بسبب انخفاض مردود العاملين (نقص الحوافز،..)

4- قتل روح المبادرة و الإبداع و هذا بسبب الروتين اليومي القاتل للعملية الإبداعية؛

5- تعطيل دور القطاع الخاص في العملية الإنتاجية؛

6- تقليل فرص التنافس؛

7- مصادمة الفطرة التي فطر الله تعالى الناس عليها و هي حب التملك؛

8- ظهور الفقر بسبب ملكية الدولة لوسائل الإنتاج.

ج- كيفية مواجهة المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الاشتراكي:

يقوم هذا النظام على فلسفة اجتماعية هدفها الأساسي هو تحقيق المصلحة العامة للمجتمع، فعوامل الإنتاج ملك للدولة،و ركز هذا الاتجاه على حل المشكلة الاقتصادية من خلال **مبدأ التخطيط المركزي للدولة** الذي يسمح بتحديد كميات السلع و الخدمات التي سوف يتم إنتاجها كما و نوعا (**ماذا ننتج؟**) من أجل إشباع الحاجات الإنسانية لأفراد المجتمع،بالإضافة إلى تنظيم عملية الإنتاج من خلال تعبئة الموارد الاقتصادية اللازمة لترجمة رغبات أفراد المجتمع إلى سلع و خدمات (**كيف ننتج؟**)، إلى جانب تحديد طرق و أساليب توزيع هذه الموارد (**لمن ننتج؟**)،كما أن هذا النظام يسعى إلى تحقيق مبدأ الكفاية و العدل في المجتمع،فالكفاية تعني استغلال الموارد النادرة المتاحة،أما العدل فيعني توزيع الدخل و الثروات على أفراد المجتمع بشكل عادل.

و مما سبق يمكن القول أن النظام الاقتصادي الاشتراكي قام بتقديم حلول لمواجهة المشكلة الاقتصادية من خلال الإجابة على عناصر المشكلة الاقتصادية الثلاثة و التي تتمثل في:ماذا ننتج؟و كيف ننتج؟ و لمن ننتج؟.

المحاضرة التاسعة

ثالثا: النظام الاقتصادي الرأسمالي (الحر) و حل المشكلة الاقتصادية

بعد انهيار النظام الإقطاعي الذي كان سائدا في أوروبا في القرون الوسطى، عرف العالم فكرة الدولة القومية كفلسفة سياسية، كان على الفكر الاقتصادي أن يقوم بتنظير فلسفة اقتصادية تتماشى مع ذات الفكر السياسي وهكذا عرف العالم الرأسمالية أو النظام الرأسمالي.

أ- تعريف النظام الاقتصادي الرأسمالي (الحر):يعرف على أنه نظام اقتصادي يتميز بنمط إنتاجي يرتكز على تقسيم المجتمع إلى طبقتين،طبقة مالكي وسائل الإنتاج (أفراد و مؤسسات) و طبقة العمال،كما يقوم هذا النظام على مبدأ حرية الأفراد في الملكية (امتلاك الأفراد لرؤوس الأموال و عناصر الإنتاج)،و يكمن دور الدولة في هذا النظام على الدور الرقابي فقط،و يعتبر الاقتصادي البريطاني آدم سميث (**Adam Smith :1723-1790**) من أهم رواد هذا الفكر.

ب-مبادئ النظام الاقتصادي الرأسمالي (الحر):تتمثل أهم مبادئ هذا النظام فيما يلي:

1- مبدأ الملكية الخاصة (الفردية) لوسائل الإنتاج: أي أن للفرد الحق في ملكية وسائل الإنتاج و بالتالي يصبح له حق الاستعمال و حق الاستغلال و حق التصرف في هذه الملكية؛

2- التدخل الضيق للدولة: بسبب سيطرة القطاع الخاص على النشاطات الاقتصادية يقتصر دور الدولة في التوجيه و الرقابة و الأمن و التعليم،...

3- مبدأ المنافسة التامة (الحرة):يعتبر هذا المبدأ من أهم مبادئ النظام الرأسمالي،و تسمح هذه المنافسة بتخفيض التكلفة و تحقيق فعالية أكبر للأسواق؛

4- مبدأ الحرية الاقتصادية: أي أن كل فرد له الحرية في امتلاك ما يشاء و في إنشاء المؤسسات الخاصة في أي مجال كان؛

5- مبدأ حافز الربح لملك وسائل الإنتاج: يعتبر حافز الربح من الدوافع الأساسية للنشاط الاقتصادي الذي يقوم به الفرد في هذا النظام؛

6- تحقيق المصلحة الخاصة: في هذا النظام كل فرد يهدف إلى تحقيق مصلحته الشخصية من خلال نشاطه الذي يقوم به،مما يؤدي حتما إلى تحقيق المصلحة العامة ،فالمستهلك يسعى للحصول على أقصى إشباع ممكن،أما المنتج فيهدف إلى تحقيق أكبر ربح ممكن؛

7- مبدأ سيادة المستهلك: رغبات المستهلكين من العوامل الأساسية التي تحدد كميات الإنتاج،فعند زيادة هذه الرغبات اتجاه منتج معين يزداد الطلب عليها مما يؤدي إلى المنتجين إلى زيادة الإنتاج،وعليه فإنه يمكن القول أن رغبات المستهلكين هي التي تحدد ما يجب إنتاجه كما و نوعا؛

8- مبدأ جهاز الثمن كآلية للتأثير في النشاط الاقتصادي: تعتبر رغبات المستهلكين عنصر أساسي من عناصر الطلب،أما رغبات المنتجين فتعتبر من العناصر الأساسية للعرض،و كنتيجة للتفاعل بين الطلب و العرض تتحدد الأسعار أو الأثمان.

ت– مزايا النظام الاقتصادي الرأسمالي (الحر): تتمثل أهم هذه المزايا فيما يلي:

1– مبادئ النظام الاقتصادي الرأسمالي تتوافق مع الطبيعة الإنسانية للأفراد و خاصة فيما يخص الملكية الفردية لوسائل الإنتاج،الحرية الاقتصادية و حافز الربح؛

2– تطور العملية الإنتاجية و حدوث طفرة في الإنتاج كما و نوعا؛

3– الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية باعتبار أن الهدف الأساسي من وراء النشاط الاقتصادي هو الربح،و لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال الاستغلال الأمثل لوسائل الإنتاج.

ث–عيوب النظام الاقتصادي الرأسمالي (الحر): تتمثل أهم هذه العيوب فيما يلي:

1– اختلال في توازن توزيع الدخل و الثروة بين أفراد المجتمع، و هذا بسبب تجميع وسائل الإنتاج عند طبقة الأغنياء و بالتالي ينقسم المجتمع إلى طبقتين طبقة الأغنياء و طبقة العمال؛

2– انتشار ظاهرة الاحتكار و الذي يقصد به إنفراد مشروع معين بعمل إنتاج يقوم به بحيث لا يستطيع أي مشروع آخر منافسته،مما يؤدي إلى سيطرة المحتكر على السوق من تحدي السعر و الكمية المنتجة،و بذلك يتعطل جهاز الثمن و يفقد فاعليته؛

3– انتشار البطالة من خلال تقليل مالكي وسائل الإنتاج من كمية إنتاج سلعة معينة بهدف زيادة سعرها،الأمر الذي يجعلهم يستغنون أو يسرحون مجموعة من العاملين،و تنتشر هذه الظاهرة أيضا من خلال اندفاع المنتجين إلى إنتاج السلع الكمالية المخصصة لإشباع ذوي الدخول الكبيرة،ثم تزيد عن حاجة السوق فتنهار أسعارها،مما يؤدي إلى خسارة كبيرة للمنتجين ثم وقف الإنتاج و غلق المصانع و ظهور البطالة؛

4– الحرية الوهمية: بما أن عناصر الإنتاج ترتكز عند طبقة معينة من المجتمع (مالكي وسائل الإنتاج) فإن غالبية المجتمع التي تمثل طبقة العاملين لا يمكنهم القيام بمشروعاتهم الخاصة بسبب عدم قدرتهم على ذلك.

ج– مواجهة المشكلة الاقتصادية في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي (الحر)

يحاول هذا النظام حل المشكلة الاقتصادية من خلال مبدأ جهاز الثمن و الذي يقصد به تلك التحركات التلقائية للأثمان الناتجة عن التفاعل بين قوى الطلب و قوى العرض (قوى السوق)،كما يتم حل هذه المشكلة من خلال هذا المبدأ من خلال الإجابة على عناصرها و هي كالتالي:

1– ماذا يُنتج؟ و هذا من خلال حركة أسعار السلع و الخدمات الاستهلاكية،فالسلعة أو الخدمة الأكثر أهمية يزيد الطلب عليها مما يؤدي إلى ارتفاع سعرها،و بالتالي يدفع المنتجين إلى إنتاج المزيد منها و العكس صحيح؛

2– كيف تُنتج؟ و هذا من خلال مقارنة إيرادات المنتجين مع تكاليف الإنتاج و هذا يسمح بالتعرف على معدلات الربحية للنشاط الإنتاجي،و على هذا الأساس يتم تخصيص الموارد الإنتاجية من أجل تحقيق أكبر ربح ممكن؛

3– لمن تُنتج؟ فجهاز السعر يقدم حلا لمشكلة توزيع الإنتاج حيث يتحدد نصيب كل فرد حسب القوة الشرائية المتاحة لديه و التي تتحدد بحجم دخله.

و بصفة عامة يمكن القول أن جهاز الثمن في النظام الاقتصادي الرأسمالي هو الذي يتكفل بتنظيم النشاط الاقتصادي و بتوجيه الأفراد نحو فرص الربح الموجودة،فهو أداة فعالة لحل المشكلة الاقتصادية من خلال تحقيق التوازن بين الإنتاج و الاستهلاك،فارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة أرباح المنتجين مما يدفعهم إلى زيادة الكميات المنتجة فيزداد عرض هذه المنتجات مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها.

كما أن الأسعار هي التي تحدد كيفية توزيع عوامل الإنتاج على القطاعات الإنتاجية و هذا حسب رغبات المستهلكين فازدياد الطلب على السلع و الخدمات يؤدي إلى ارتفاع أسعارها و العكس صحيح.

رابعا: النظام الاقتصادي المختلط و حل المشكلة الاقتصادية

نظرا لظهور بعض المشكلات و العيوب في النظام الاقتصادي الاشتراكي و النظام الاقتصادي الرأسمالي ، تم تبني هذا النظام من بعض الدول و على رأسها روسيا،الصين،بريطانيا،الولايات المتحدة الأمريكية،النرويج،السويد،ألمانيا،فرنسا و الدانمارك و هذا بسبب اعتباره أكثر مرونة مقارنة بالأنظمة الاقتصادية الأخرى.

أ- تعريف النظام الاقتصادي المختلط: هو عبارة عن نظام اقتصادي يجمع بين صفات و مبادئ نظامين اقتصاديين أو أكثر،حيث يقوم هذا النظام بتشجيع حق التملك للأفراد و الحرية الاقتصادية لهم من جهة، و بتشجيع تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية من جهة أخرى.

ب- مبادئ تعريف النظام الاقتصادي المختلط: لقد تحقق تطبيق هذا النظام واقعيا في الكثير من الدول باعتباره نظاما يجمع بين صفات الأنظمة الاقتصادية الأخرى،و يمكن توضيح أهم مبادئ هذا النظام من خلال مايلي:

1- مبدأ الجمع بين الملكية العامة و الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج (**Private and Public Ownership**)؛

2- تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي (State Intervention) من خلال التوجيه من جهة،مع الاعتماد على الحرية الاقتصادية من جهة أخرى؛

3- تحقيق المصلحة الخاصة الذي يسعى مالكي وسائل الإنتاج تحقيقها،و لكن يكون هذا في إطار مراقبة الدولة من خلال سن القوانين اللازمة؛

4- الحفاظ على حقوق العاملين و توفير العمل ،و هذا من خلال تدخل الدولة في تحسين ظروف العمل (تسقيف الأجور،التقليل من ساعات العمل،توفير التأمين و الضمان الاجتماعي،سن القوانين التي تحافظ على كرامة العاملين)؛

5- توفير الحرية للمستهلكين حيت يتم الإنتاج وفقا لرغباتهم و تفضيلاتهم؛

6- قيام الدولة بالدور الكبير في توفير البنية التحتية و التي لا تستطيع المشروعات الخاصة القيام بها كالطرق،الموانئ،وسائل النقل، السكك الحديدية و الدفاع،....

ت- مزايا تعريف النظام الاقتصادي المختلط: تتمثل أهم هذه المزايا فيما يلي:

1- إيجاد التوافق أو التناسب بين المصلحة العامة و المصلحة الخاصة،وذلك من خلال تقسيم الأدوار بين الدولة و بين مالكي وسائل الإنتاج (الخواص)؛

2- وجود الرقابة الحكومية على القطاع الخاص مما يؤدي إلى ضمان الجودة و ضبط الأنشطة الاقتصادية لتحقيق المصالح المشتركة؛

3– حماية العاملين من استغلال الخواص من خلال المحافظة على حقوقهم قبل و بعد التقاعد (التأمين و الضمان الاجتماعي)؛

4– الاستخدام الأمثل للموارد حيث يعمل كل من القطاعين الخاص والعام في الاقتصاد المختلط بشكل متناسق من أجل استخدام الموارد بشكل فعال و كفئ، حيث يسعى القطاع العام على تحقيق المنفعة الاجتماعية، بينما يستخدم القطاع الخاص الموارد بأفضل طريقة ليحقق أقصى ربح؛

5– حماية المنتجين و الأخذ بعين الاعتبار مبدأ جهاز الأسعار أو الأثمان من جهة، إلى جانب توفير الحرية للمستهلك من خلال الإنتاج حسب ذوقه و رغبته.

ث– عيوب تعريف النظام الاقتصادي المختلط: تتمثل أهم هذه العيوب فيما يلي:

1– صعوبة وضع حدود واضحة تفصل بين النشاطات الاقتصادية للدولة وللجهات الخاصة؛

2– صعوبة إيجاد التوافق و التناسق بين الدولة و الجهات الخاصة من خلال المشروعات المشتركة (صراع)؛

3– صعوبة تطور الاقتصاد نظرا لسعي الجهات الخاصة (مالكي وسائل الإنتاج لتحقيق أكبر ربح ممكن بعيدا عن التطور الاقتصادي، بينما الدولة هدفها الأساسي يتمثل في تطوير الاقتصاد الوطني؛

4– عدم الاستقرار (Instability): يعتبر النظام الاقتصادي المختلط من الأنظمة الأكثر تقلبا مقارنة بالأنظمة الاقتصادية الأخرى، وذلك بسبب حصول القطاع العام على أقصى قدر من الفوائد، بينما يظل القطاع الخاص تحت السيطرة؛

5– النقص في الكفاءة (Lack of Efficiency) : ففي القطاع العام لا يؤدي الموظفون واجباتهم بمسؤولية كبيرة أما في القطاع الخاص فنرى انخفاضا كبيرا في الكفاءة و هذا بسبب فرض الحكومة قيودا على شكل رقابة ،تصاريح وتراخيص،....

6– هدر الموارد (More Wastages): نتيجة ذهاب جزء من الأموال المخصصة لمشاريع مختلفة في القطاع العام إلى الوسطاء بدلا من استثمارها في العمل الحقيقي سيتم إساءة استخدام الموارد وهدرها في اقتصاد الدولة.

ج– مواجهة المشكلة الاقتصادية في ظل النظام الاقتصادي المختلط:

على اعتبار أن هذا النظام في مبادئه يجمع بين عدة أنظمة اقتصادية،فإن مواجهته للمشكلة الاقتصادية تكمن في الجمع بين مبدأ جهاز الثمن (اشتراكي) على أساس تدخل الدولة لإيجاد حالة من التوازن بين الإنتاج و الاستهلاك،وبين مبدأ جهاز الثمن (رأسمالي) و ترك آليات السوق (الطلب و العرض) تأخذ مجراها من أجل حل المشكلة الاقتصادية و بين حسن توزيع الموارد الاقتصادية لقضاء على مشكلة الندرة (الإسلامي).

قائمة بعض المراجع المستخدمة في المحاضرات

1- عبد الله بن عبد المحسن الطريقي،**الاقتصاد الإسلامي:أسس و مبادئ و أهداف**،الطبعة الحادي عشر،مؤسسة الجريسي للإعلان و النشر،الرياض،السعودية،2009.

2- بن نويوة لخضر، **مدخل لعلم الاقتصاد**،مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس جذع مشترك علوم اجتماعية،كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي،برج بوعريريج،الجزائر،2019-2020

3- شطيبي حنان، **محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد**، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس جذع مشترك في كلية العلوم الاقتصادية،التجارية و علوم التسيير،جامعة الجزائر 03،الجزائر،2017-2018

4- طيبي طيب،**محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد**، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس علوم إسلامية،كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية ،جامعة محمد بوضياف المسيلة،الجزائر،2019-2020

5- فرحي كريمة،فراح رشيد، **محاضرات في مدخل للاقتصاد**، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة للسنة الأولى ليسانس في كلية العلوم الاقتصادية،التجارية و علوم التسيير،جامعة أكلي محند أولحاج،البويرة الجزائر،2013-2014

6- كوديد سفيان، **مدخل لعلم الاقتصاد**، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس جذع مشترك علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية،التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت،الجزائر،2017-2018

7- لصاق حيزية، **محاضرات في مدخل لعلم الاقتصاد**، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس جذع مشترك،كلية العلوم الاقتصادية،التجارية و علوم التسيير،جامعة أكلي محند أولحاج،البويرة الجزائر،2017-2018

8- يخلف رفيقة، **مدخل إلى علم الاقتصاد**،السنة الأولى ليسانس جذع مشترك في العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف الجزائر،2021-2022

9- دانا النسور، **أهم المعلومات عن النظام الاقتصادي المختلط**، مقال منشور يوم 09 نوفمبر 2022 على الرابط الالكتروني التالي (تاريخ الإطلاع:2022/12/11):

https://rouwwad.com/o/%D8%A3%D9%87%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-